الاسم : م .د ولاء احمد رشيد

المادة : الديمقراطية وحقوق الانسان

المرحلة: الأولى

الجامعة : الانبار

الكلية : علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

قسم : الذكاء الاصطناعي

المحاضرة الرابعة

المســـــاواة

تعد المساواة من العناصر المهمة في تقويم الديمقراطية وهي تعني أن يعامل كل الأفراد من دون أي تفرقة على قدم المساواة داخل المجتمع. والاعتراف بكرامتهم الإنسانية . وهي تتطلب نفي عبودية الإنسان لغيره من خلق الله فكل البشر عباد الله فلا سيادة لفرد ولا لقلة على الآخر ولا حق وصاية لأحد على الآخر. لا فرق بينهم بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها وتحمل الالتزامات وأدائها. ويرى جانب من الفكر السياسي والفقه الدستوري أن عنصر المساواة يجد أساسه في نظرية العقد الاجتماعي. في حين يرى جانب منهم أن مبادئ القانون الطبيعي هو الأساس الذي استند إليه طبقا لنظرية القانون الطبيعي فإن كل الناس مجموعون في وحدة الخلق مشتركة لا يشذ عنها أي واحد منهم حيث إن الخالق قد أنشأهم متساوين منذ النشأة الأولى من دون تمييز خلقي بينهم. إذ يرى (كروسيوس) أن القانون الطبيعي ليس غير صدى للطبيعة البشرية المشتركة بين الناس .كما يقف الأفراد على قدم المساواة في تلقيهم لأحكام القانون الطبيعي عن طريق طبيعتهم البشرية التي تملي عليهم التميز بين المحظور والمباح وكذلك في خضوعهم لتلك الأحكام . كما تقرر النظرية أن الأفراد متساوون جميعا في التمتع بالحقوق الطبيعية التي يقرها القانون ويشتركون بقسط واحد في تحملهم للالتزامات والأعباء التي تفرضها عليهم .

وبذلك يجد عنصر المساواة أساسه في القانون الطبيعي من خلال الطبيعة المشتركة لكل فرد مع غيره من الأفراد. والاحترام المتبادل فيما بينهم واحترام كل منهم لحقوق الآخرين.

جاءت الثورة الفرنسية فقامت بتحديد المساواة القانونية بشكل نهائي وإدراجه في المادة (١) من إعلان حقوق الإنسان والموطن الذي صدر في آب ١٧٨٩. وألغت بذلك امتيازات الأشراف والنبلاء في تلك الفترة كما نصت المادة (٢) و (٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠-١٢-١٩٤٨ على المساواة باعتبارها حقا لكل إنسان بدون تميز وأكدت على أن كل الناس سواسية أمام القانون . وتعد هذه النصوص تتويجا لمراحل طويلة من التطور التاريخي والسياسي للمساواة.

كما نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٤) على المساواة أمام القانون وبالنظر إلى ذلك النص يتبين بجلاء أن الدستور العراقي الجديد يمنح العراقيين ذات الحقوق من دون التميز لأي سبب كان ولم يعترف بأي مبرر يتيح التميز بين الأفراد وللمساواة مظاهر كثيرة منها المساواة أمام القانون ويراد بها وقوف جميع المواطنين على قدم المساواة في خضوعهم للقانون. والمساواة أمام القضاء أي عدم تفاوت المحاكم التي تفصل في النزاعات المختلفة بتفاوت مراكز الأشخاص .والمساواة في الحقوق السياسية وتتمثل في الحقوق التي يشترك الأفراد بمقتضاها في شؤون الحكم والإدارة . كحق الانتخاب وحق الاشتراك في الاستفتاء الشعبي وحق الترشيح لعضوية الهيئات البرلمانية . والمساواة أمام وظائف الدولة ويعني أن يتساوى جميع الأفراد في حق تولي الوظائف العامة. وكذلك المساواة في التكاليف والأعباء العامة . وتتمثل في تبعية كافة الأفراد من غير تميز التكاليف والأعباء العامة وعلى أساس مبدأ المواطنة وفقا لما يقرره القانون كتكاليف الضريبة وأداء الخدمة العسكرية أي لا يعفى أحد على أساس المركز الاجتماعي أو الثروة .

وفيما يتعلق بالعلاقة عنصر المساواة بالحرية فإن المفكرين جعلوا من المساواة المفتاح الرئيسي للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية وكفالة الحرية إذ إن المجتمع الذي تنعدم فيه المساواة وتسوده روح التميز والتفريق يصل به الأمر إلى الإنكار التام للحرية . فالحرية لا يمكن أن تضمن لكل إلا إذا اقترنت بالمساواة. والمساواة ليست شرعية إلا إذا عنت مساواة الحريات وليس المساواة في العبودية لذلك فإن الفكرتين الحرية والمساواة لا يمكن أن تفترقا واحداهما تعرف الأخرى.

وان الأصل في المساواة يجب أن تكون مطلقة إلا أن الواقع العملي لا يسمح بتحقيق هذا المساواة المطلقة. فمن المسلم به أن المساواة لا يمكن أن تكون إلا نسبية. فالمساواة في مفهومها التقليدي لم تهدف إلى نوع من المساواة الفعلية بين الأفراد لأن الكفاح من أجل الديمقراطية في القرن الثامن عشر كان يهدف إلى تحقيق مساواة النظرية القانونية خاصة في مجال الحقوق السياسية ولم يهدف فقط إلى تحقيق المساواة الاقتصادية وذلك لان البشر لم يخلقوا متساوين في الواجب والقدرات الشخصية إذ يتمتع البعض بقدرات أكبر من الآخرين وقد انعكس ذلك على واقع حياتهم عن طريق ظهور تفاوت حقيقي وتمايز علمي وخاصة مع التقدم العلمي والعقلي.

إلا إنه وعلى الرغم من كل ذلك فالمساواة التي خطتها أنامل الديمقراطيين . فلاسفتهم الكبار ومفكروهم العظام . كانت طرحا جريئا يدعو إلى وضع نهاية لعهود الظلم والتميز العنصري الذي عانت منه الإنسانية. وكان لهم الفضل في الإسهام في تقدم الإنسانية خطوة إلى الأمام باتجاه المساواة بين الناس .

من هنا يجب التأكيد على أن إنكار مبدأ (عنصر) المساواة بشكل عام وعدم مراعاة حقوق الإنسان يحول دون فرض التحول السلمي إلى الديمقراطية وأن ضرورة تطبيق المساواة السياسية خاصة بين المواطنين اصبح من اعتبارات إدارة الاختلاف في الآراء وتباين المصالح . من هنا كان العمل من أجل إقرار مبدأ المساواة والاعتراف بحقوق

المواطنة وتوسع نطاقها . كلها شروط لعملية التحول السلمي إلى الديمقراطية وعنصر المساواة هو في الواقع القوة المحركة للحركة الديمقراطية.